وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

بالتنسيق مع:

كلية الحقوق والعلوم السياسية

بالاشتراك مع مخبر تطبيق التكنولوجيات الحديثة على القانون وفرقة مشروع البحث PRFU الموسوم بـ:

" الصيرفة وترقية الاستثمار في الجزائر بين الواقع والآفاق"

ينظمان:

الملتقى الوطني حضوري/ عن بعد حول:

سياسات التمويل الإسلامي ودورها في تنمية قطاع الاستثمار - إشكالية التفعيل في الجزائر -

يوم: الخميس 02 نوفمبر 2023

بقاعة الانترنت على مستوى مكتبة الكلية على الساعة : 09:00 .

الافتتاح الرسمي للملتقى على الساعة : 9.00

برنامج سير الجلسات

الجلسة الافتتاحية (09:00- 10:00) برئاسة: د. شاكري سمية رابط الجلسة:
تلاوة لآيات من القرآن الكريم
النشيد الوطني الجزائري كلمة السيد رئيس الجامعة أ.د الخير قشي
كلمة السيد عميد الكلية أ.د. بن اعراب محمد كلمة السيد رئيس مخبر تطبيق التكنولوجيات الحديثة على القانون أ.د روابح فريد
كلمة السيدة رئيسة الملتقى د. عماروش سميرة
كلمة السيدة رئيسة اللجنة العلمية للملتقى د. زروق نوال

المداخلة الافتتاحية من تقديم رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية: أ.د بودوخة ابراهيم- بعنوان: "إشكاليات التمويل الإسلامي وعلاقتها بإشكالية التفعيل".

الجلسة الأولى (10:00 – 13:00) مدة المداخلة في حدود 10 دقائق. رابط الجلسة: تحت رئاسة: د. قلو ليليا / د. سقني فاكية		
1/ أ.د كريمة بركات	مداخلة بعنوان" واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين المعوقات والطموحات"	كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة البويرة-
2/ د. عماروش سميرة	مداخلة بعنوان" تشجيع قطاع الاستثمار في الجزائر: أي سياسة معتمدة في ضوء نص القانون الجديد رقم 22-18؟"	كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة سطيف -02
3/ د. وسيلة بوراس	مداخلة بعنوان" دور البنوك الإسلامية في تمويل الاستثمار".	كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة سطيف 1-
4/ أ.د. حجاري محمد	مداخلة بعنوان" عقد المضاربة كصيغة تمويل إسلامي للمشاريع المتوسطة والصغيرة".	كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة معسكر.
5/ ط.د. وائل بوعندل	مداخلة بعنوان" التسويق المصرفي في البنوك الإسلامية وأهميته".	كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة سطيف02-
6/ ط. د. مريم فرحي د. عبد الله لسبط	مداخلة بعنوان" واقع ومتطلبات نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر".	كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-جامعة الجلفة-
7/ د. بن موسى نبيل	مداخلة بعنوان « Islamic banking as financing alternative to achieve economic development ».	كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة سطيف -02
8/ د. محمد الأمين معوش	مداخلة بعنوان" فرص وتحديات التأمين التكافلي في الجزائر وسبل تطوره في إطار التكامل المؤسساتي والعلاقات التعاقدية مع المصارف الإسلامية".	كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-جامعة سطيف 1-
9/ ط.د. بو النح ريمة أ.د موكا عبد الكريم	مداخلة بعنوان" الصكوك الإسلامية وتحديات إصدارها في الجزائر".	كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة جيجل-
10/ د.مشتي أمال د. شامي أنيسة	مداخلة بعنوان" الصيرفة الإسلامية حسب النظام رقم 2020-2: آلية جديدة لتمويل الاستثمار في الجزائر".	كليةة الحقوق- جامعة الجزائر 01-
11/ د. فاطمة الزهراء رايس أ.د مبروك رايس	مداخلة بعنوان" البنوك الإسلامية في الجزائر-التحديات والحلول والفرص المتاحة-"	كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-جامعة بسكرة-
13/ د. بوساق اليزيد	مداخلة بعنوان" نماذج التجربة الجزائرية في مجال التمويل المصرفي الإسلامي".	كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة سطيف

		-02
14/ أ. بن دادة و افية	مداخلة بعنوان" معوقات تفعيل نظام الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية".	كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة سطيف -02
	مناقشة عامة	

	الجلسة الثانية (10:00 – 13:00) مدة المداخلة في حدود 10 دقائق. **رابط الجلسة:** **تحت رئاسة: د. كوسام أمينة/ أ. بن أوديع نعيمة**	
1/ د. محي الدين قجالي	مداخلة بعنوان" انفتاح التنظيم البنكي الجزائري على الصيرفة الإسلامية- دراسة تحليلية لموقف المشرع الجزائري-" .	كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة سطيف 02-
2/ أ.د. ونوغي نبيل	مداخلة بعنوان" الضوابط التشريعية للتمويل الإسلامي كحافز للاستثمار".	معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية- المركز الجامعي بريكة-
3/ د. سقني فاكية **أ. زراري حبيبة**	مداخلة بعنوان" التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة".	كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة سطيف 02-
4/ ط.د. ميلود حاج عمر **ط.د. شبوعات موسى**	مداخلة بعنوان" التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر ومتطلباته".	كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة غرداية.
5/ ط. د. محي الدين حميودة	مداخلة بعنوان" صيغ تمويل الاستثمارات التي تستخدمها البنوك الإسلامية".	كلية العلوم الإسلامية -جامعة باتنة01-
6/ د. هلالة نادية	مداخلة بعنوان" التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة".	كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة سطيف 02-
7/ ط.د. عناني سفيان **ط.د. طيب سعيدة**	مداخلة بعنوان" واقع الصكوك الإسلامية في الجزائر-تحديات ومتطلبات".	كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة غليزان-
8/ د. كرميش نورالهدى	مداخلة بعنوان" عقد الاعتماد الإيجاري كصيغة مستخدمة للتمويل في البنوك الإسلامية".	كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة سطيف02-
9/ د. عروسي ساسية	مداخلة بعنوان" شروط تمويل الاستثمار بعقد الاستصناع في القانون الجزائري".	كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة سطيف02-
10/ د. بن شعيب فاطمة الزهراء **ط.د. عشماوي فاطمة الزهراء**	مداخلة بعنوان" مدى مساهمة التمويل الإسلامي في دعم وتفعيل الاستثمار- دراسة حالة عينة زبائن للبنوك الإسلامية بالجزائر-"	معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-المركز الجامعي مغنية-
11/ د. زروق نوال	مداخلة بعنوان" أهمية التسويق المصرفي في تحقيق التنافسية بالنسبة للصيرفة الإسلامية".	كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة سطيف 02-
12/ ط.د. حجاج ابراهيم **ط.د. سلاطني إدريس**	مداخلة بعنوان" دور الصيرفة الإسلامية في تمويل الاستثمار في الجزائر".	كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة سطيف02- كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة ورقلة-
13/ د. كوسام أمينة	مداخلة بعنوان" تحديات التمويل المصرفي الإسلامي لقطاع الاستثمار في الجزائر وآليات مواجهتها".	كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة سطيف2
	مناقشة عامة	

الجلسة الثالثة (10:00 – 13:00) مدة المداخلة في حدود 10 دقائق. رابط الجلسة: تحت رئاسة: د. بن زيد فتحي/ د. بن خالد فاتح		
1/ د. أسامة بو شريط	مداخلة بعنوان" تطور المالية الإسلامية في الجزائر".	كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-جامعة المدية-
2/ د. مصعور جليلة	مداخلة بعنوان" الأسس التي يقوم عليها العمل المصرفي الإسلامي".	كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة باتنة 01-
3/ ط.د. عبد الرحمن بن شنيت	مداخلة بعنوان" آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية في الجزائر".	كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة المسيلة-
4/ د. كسكاس أسماء د. بن سيدهم حورية	مداخلة بعنوان" صيغ التمويل في البنوك الإسلامية- عقد المرابحة نموذجا-".	كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة سطيف02-.
5/ د.فاتح حركاتي	مداخلة بعنوان" الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- الواقع والمعوقات-"	كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة باتنة01-
6/ ط. د. سامية ضاضي سيسطة	مداخلة بعنوان" أساسيات الاستراتيجية الاستثمارية للبنوك الإسلامية".	كلية الشريعة والاقتصاد- جامعة قسنطينة-
7/ ط.د. بلوهري انتصار	مداخلة بعنوان" الطبيعة التنموية لصيغ تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية".	كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة سطيف 02-
8/ د. توفيق العابد	مداخلة بعنوان "صيغ التمويل الاستثماري في النظام المصرفي الإسلامي- الإجارة نموذجا-".	كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة الوادي-
9/ ط.د. العيد برباش ط.د. عثمان خليفي	مداخلة بعنوان" دور الصيرفة الإسلامية في إنعاش الاستثمار بين الواقع والتحديات".	كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة سطيف02-
10/ د. لاكلي نادية	مداخلة بعنوان" دور البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري".	كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة عين تموشنت-
11/ ط.د. قطاف محمد زهير د. دربالي سهام	مداخلة بعنوان" واقع وآفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر وسبل تطويرها".	كلية الحقوق - جامعة غليزان-
12/ ط.د. بولوح نصيرة	مداخلة بعنوان" متطلبات وعوائق تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية وإشكالية تسيير النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية".	كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة سطيف 02-
13/ د. بن خليفة مريم د. كعرار سفيان	مداخلة بعنوان" نوافذ التأمين المصرفي التكافلي- الضمانات والتحديات-"	كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة سطيف02-
مناقشة عامة		

مراسيم الاختتام (13:00)
رابط الجلسة:
قراءة التوصيات: د/ شاكري سمية
الإعلان عن اختتام أشغال الملتقى

الجمهوريــة الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليــم العـــالي والبحــث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين –سطيف2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

شهادة مشاركة

يشهد السيد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد لمين سطيف 02 ، بأنّ الأستاذ(ة): **د. فاتح حركاتي** كلية الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير **جامعة باتنة 01**، قد شارك(ت) في فعاليات الملتقى الوطني حضوري/عن بعد الموسوم ب: "سياسات التمويل الإسلامي ودورها في تنمية قطاع الاستثمار – إشكالية التفعيل في الجزائر" ، المنعقد يوم: 02 نوفمبر 2023، المنظم من طرف فرقة البحث **P.R.F.U**حول: "**الصيرفة وترقية الاستثمار في الجزائر بين الواقع والآفاق**"، بمداخلة تحت عنوان: " **الاستثمار الأجنبي في الجزائر –الواقع والمعوقات**– ".

عميد الكلية

أ.د بن اعراب محمد

عميد الكلية
أ.د.بن اعراب محمد

رئيس المشروع
د.عماروش سميرة

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (الواقع والمعوقات)

(المحور الأول)

د. حركاتي فاتح•

جامعة باتنة 1- الحاج لخضر – الجزائر

البريد الإلكتروني: fateh.harkati@univ-batna.dz

الهاتف: 0662582427

ملخص:

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يشير إلى استثمار رأس المال والتقنيات والمعرفة من قبل مستثمرين أجانب في الاقتصاد الجزائري، إنه يشمل إنشاء وتوسيع المشاريع والمؤسسات الاقتصادية مثل المصانع والمناجم والمزارع والبنية التحتية، وتسعى الجزائر جاهدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر كجزء من استراتيجيتها بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، وتوفير فرص عمل؛ وقد هدف بحثنا هذا إلى التطرق لواقع قطاع الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر وأهم العقبات التي تحول دون تدفقه للبلاد. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يمثل فرصة كبيرة للنمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل رغم مختلف التحديات التي يواجهها.

الكلمات المفتاحية: إستثمار، إستثمار أجنبي، إستثمار دولي، شركات.

Abstract:

Foreign direct investment in Algeria refers to the investment of capital, technologies and knowledge by foreign investors in the Algerian economy, it includes the establishment and expansion of economic projects and institutions such as factories, mines, farms and infrastructure, and Algeria strives to attract foreign direct investment as part of its strategy with the aim of achieving economic growth and providing job opportunities; The study found that foreign direct investment in Algeria represents a great opportunity for economic growth and diversification of sources of income despite the various challenges it faces.

Keywords: investment, foreign investment, international investment, companies.

•- أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر.

مقدمة

قطاع الاستثمار هو جزء أساسي من الاقتصاد العالمي والوطني، وهو يلعب دورًا حاسمًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة؛ ويشمل هذا القطاع مجموعة متنوعة من الأنشطة والأصول التي يتم استخدامها لتحقيق أرباح وزيادة رأس المال، ويمكن أن يشمل الاستثمار أنواعًا متعددة، بدءًا من الاستثمار في الأسهم والسندات والعقارات، وصولًا إلى الاستثمار في مشاريع تجارية جديدة ومشاريع تنموية، وتعتبر الاستثمارات مصدرًا هامًا للدخل وخلق فرص عمل، حيث يساهم في توجيه رؤوس الأموال نحو الأنشطة الاقتصادية التي تعزز الإنتاجية والابتكار بالإضافة إلى ذلك، يمكن للقطاع الاستثماري أن يلعب دورًا حيويًا في تحفيز البنية التحتية وتعزيز البيئة التنافسية للأعمال. وهذا بدوره يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة الناس.

وقطاع الاستثمار في الجزائر هو مجال مهم وحيوي يلعب دوراً حاسماً في تطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز النمو المستدام. تشهد الجزائر تطورات كبيرة في هذا القطاع على مر السنوات الأخيرة، حيث تمتلك الحكومة الجزائرية إستراتيجية واضحة لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية بهدف تعزيز التنويع الاقتصادي وزيادة التشغيل وتحسين جودة الحياة للمواطنين، في المقابل يمتاز قطاع الاستثمار في الجزائر بالعديد من السمات والمزايا التي تجعله جاذبًا للمستثمرين الوطنيين والدوليين؛ بدايةً من الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد، حيث تمتلك الحكومة الجزائرية تاريخًا طويلًا من الاستقرار والتماسك السياسي، كما تتبنى الحكومة سياسات تشجع على الاستثمار وتوفر حماية لحقوق المستثمرين.

أهمية البحث:

تمكن أهمية البحث في تشخيص وتحليل واقع قطاع الاستثمار في الجزائر والتطرق لأهم المشكلات والعقبات التي تحول دون تطوره ليواكب نظيره في الدول المتقدمة وتصبح مساهمته عالية في المؤشرات الاقتصادية.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في التساؤل التالي:

ما هو واقع ومعوقات قطاع الاستثمار في الجزائر؟

فرضيات البحث: لمعالجة القضايا المطروحة في البحث، يجدر بنا أن نحدد الفرضيتين التاليتين:

أولا: إن المقومات الاقتصادية لقطاع الاستثمار في الجزائر كفيلة برفع كفائته.

ثانيا: إن تذليل العقبات أمام قطاع الاستثمار الجزائري سيجعله قطاعا رائدا في المستقبل.

أهداف البحث: يهدف البحث بصفة رئيسية إلى تحقيق ما يلي:

2- التطرق للإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر.

1- إبراز واقع قطاع الاستثمار في الجزائر.

2- الوقوف على معيقات قطاع الاستثمار في الجزائر وتحديد معوقاته.

المنهج العلمي المتبع: للوصول إلى نتائج البحث والإجابة على مشكلة البحث، تم الاعتماد على منهج الاستقراء لوصف الظاهرة محل الدراسة، وتحليل بعض مؤشرات قطاع الاستثمار باستخدام البيانات والأرقام الخاصة المتعلقة بمتغيرات المشكلة، ومن ثم التوصل في النهاية إلى تعميم فيما يتعلق بواقع ومعوقات قطاع الاستثمار بالجزائر.

تقسيم البحث: لمعالجة مشكلة البحث تم تقسيم الدراسة إلى محورين، حيث تناول **المحور الأول**: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، أنواعه ومحدداته، أما **المحور الثاني** فقد عني بعرض: **واقع ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**.

المحور الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي، أنواعه ومحدداته.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي وأنواعه: يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه تحركات رؤوس الأموال من المقيمين في دولة أجنبية، بهدف الإستفادة من مزايا معينة، أو تحقيق أهداف معينة، وذلك عن طريق اقتناء الأصول الحقيقية بما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر، أو اقتناء الأصول المالية بما يعرف بالإستثمار الأجنبي في محفظة الأوراق المالية[1].

بناءًا عليه ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة بمصطلحاتها إلا أنها قديمة بمفهومها فهي تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر، حيث تناولها الاقتصاديون الأوائل باسم "حركة رأس المال"، وخلال النصف الأول من القرن العشرين وبعد الحرب العالمية الأولى وفي ظل سريان قاعدة الذهب الدولية، فقد تحكم في رأس المال ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وخلال تلك الفترة تداخلت كثير من المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، فكان يطلق عليه "الاستثمار الدولي" "International Investment"، وذلك حتى عام 1930 الذي ورد به لأول مرة مصطلح "الاستثمار المباشر"[2].

وقد عرفه **BERTRAND BELLON** بأنه هو مساهمة مستثمر يرتكز نشاطه في بلده الأصلي و يقبل بالنشاط في بلد آخر مضيف، مع قيامه بالإشراف على المشروع، و يعتبر حق تسيير أو الإشراف على المشروع الفرق الذي يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر"[3].

2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر: يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أنه تحركات رؤوس الأموال من المقيمين في بلد ما إلى أصول الاقتصاد المالي في دولة أخرى، بهدف تنويع محفظة الأوراق المالية، والتي لا يترتب عليها التدخل في النشاط الاقتصادي الحقيقي في الدولة المستقبلة[4].

---

[1] - Lindert. P.H, "**International Economic**", IR Win; Homewood, United States Of America, 1986, P: 563.

[2] - سمر قند كوكب الجميل، " المسئوولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر"، تحليل نقدي لمعطيات منظمة التجارة العالمية في عصر العولمة"، **"مجلة العلوم الانسانسة"**، جامعة الموصل، العراق، عدد 18، 2005، ص: 11.

[3]- Bertrand Bellon, Ridha Gouir, **Investissements Direct Etrangers Et Développement Industriel Méditerranéen** ,Ed Economica, Paris ,1998 ,P3.

[4]- rivera . f.l. and rivera.l, **"Investissements finance and open economy macroeconomie"** , macmillan publishing company 1998 , new york ,p p: 226- 228.

كما عرفه **BERTRAND BELLON** : يقصد بالاستثمار الأجنبي غير المباشر " الاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم و السندات وغيرها من الحقوق مع عدم حق المشاركة في التسيير، ويقوم بالاستثمار الأجنبي غير المباشر أفراد أو مؤسسات تهتم بمساهمات الجمهور، كسندات الخزينة و القروض"[1].

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يعمل الاستثمار الأجنبى المباشر فى إطار أسواق تتسم إلى حد كبير بالمنافسة الاحتكارية أو احتكار القلة. وعند تحليل مسببات تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر ينبغى الأخذ فى الاعتبار طبيعة أسواق عناصر الإنتاج، والمنتج والهياكل الداخلية للشركات القائمة بالاستثمار من ناحية، وخصائص الأسواق وكافة الظروف المحيطة بالدول المضيفة من ناحية أخرى[2].

وتركز دراسة محددات الاستثمار الأجنبى المباشر على الإجابة على التساؤل التالى: لماذا تفضل الشركات متعددة الجنسيات أو المستثمر الأجنبى الاستثمار فى دولة ما دون غيرها، لتقوم بإنتاج نفس المنتج أو منتج جديد فى السوق المحلى للدولة الأم؟.

1- المحددات الخارجية: تتعلق تلك المحددات بالعوامل والأسباب الخاصة بالشركات الراغبة فى الاستثمار فى الدولة المضيفة، وتتسم تلك المحددات بأنها خارجة عن سيطرة الدول المضيفة، ويمكن حصر أهمها في التالي[3]:

- **رأس المال:** إذ تمتلك الشركات متعددة الجنسيات القائمة بالاستثمار مصدرًا كبيرًا لرأس المال الرخيص مقارنة بالشركات المحلية المنافسة فى الدول المضيفة أو الشركات الأجنبية الصغيرة.

- **خطر الصرف الأجنبى:** إذ يلاحظ أن هذه الشركات الأجنبية لديها القدرة على تفادى أخطار معدلات الصرف، وذلك باستخدام العديد من الوسائل مثل تحويل أرباحها إلى الخارج (الدولة الأم) وبمعدل صرف مرتفع، بصفة خاصة فى ظل سماح القوانين الحاكمة للاستثمار فى الدول المضيفة بحرية انتقال الأرباح ورؤوس أموالها المستثمرة إلى الخارج.

- **الإدارة:** تطبق الشركات الأجنبية الأسس الحديثة فى الإدارة، إذ تمتلك مهارات إدارية عالية تساعدها فى تحقيق أغراضها المختلفة، بما يؤدى إلى زيادة كفاءتها الإنتاجية مقارنة بمثيلاتها فى الشركات المحلية. ويلاحظ أن هذه الميزة تتزايد بمرور الوقت، ومع اكتساب الخبرة لمديرى تلك الشركات، خاصة فى ظل زيادة الإنفاق على التدريب والتعليم، وفى ظل المستويات التنظيمية العالمية التى تطبقها تلك الشركات، بما يساعدها على سرعة اتخاذ القرارات.

- **التكنولوجيا:** حيث تمتلك الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيات متطورة، مقارنة بمثيلاتها فى السوق المحلى ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير. كذلك يلاحظ أن تلك التكنولوجيات الحديثة تمكن الشركات من اكتشاف عمليات إنتاجية ومنتجات جديدة لمقابلة احتياجات السوق.

1- Bertrand Bellon, Ridha Gouir, 1998, Op Cit, P: 3.

2- Lall, S. and P. Streeten (1978), **"Foreign Investment, Transnationals and Developing Countries"**, Second Edition, The Mac Millan Press LTD, Hong Kong, pp. 17-18.

3- جمال عطية، **"تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"**، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2002، ص ص : 50- 52 .

- **التسويق:** يقوم التسويق بدور لا يمكن إغفاله فى الاستثمار الدولى بصفة عامة، إذ يساعد الشركة على معرفة الطلب على منتجاتها. وتمتلك الشركات متعددة الجنسيات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة، وبالشكل الذى يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها، وبالتالى سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية. كذلك يساعد التسويق الشركات المختلفة على تنويع منتجاتها.

- **اقتصاديات الحجم:** يمثل هذا العنصر ميزة للشركات القائمة بالاستثمار المباشر، إذ تستطيع من خلال إنتاجها الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم، وبما ينعكس فى تخفيض تكاليف إنتاجها.

- **القوة التفاوضية والسياسية:** تتوافر لدى العديد من الشركات متعددة الجنسيات القدرة على إتمام المفاوضات، وبشروط مناسبة مع حكومات الدول المضيفة مقارنة بنظيراتها فى السوق المحلى للدول المضيفة.

2- المحددات الداخلية: بالنسبة للمحددات الداخلية فهي تنطوى على حزمة العناصر والمزايا المكانية المتوافرة فى الدول المضيفة، والتى قد تشجع أو تعوق تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى تلك الدول ويمكن حصر أهمها في النقاط التالية:

- **استقرار الاقتصاد الكلي:** يعتبر استقرار الاقتصاد الكلي من العوامل الاقتصادية ذات التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستقرار الاقتصادي للمتغيرات الماكرو اقتصادية (macroeconomic variables)، والتي تدور في فلك استقرار السياسات المالية والسياسات النقدية[1].

- **حجم السوق واحتمالات نموه في المسقبل:** يمثل حجم السو المحلي أحد أهم المحددات الاقتصادية المؤثرة على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، فاتساع حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى تزايد تدفق هذه الاستثمارات، فقد جذبت الصين مثلا أكثر من ربع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي توجهت إلى الدول النامية بسبب كبر حجم سوقها حيث يبلغ ربع سكان العالم[2].

- **البنية الأساسية:** تعتبر البنية الأساسية من أهم المحددات التي تؤثر تأثيرا كبيرا على قرار الاستثمار لدى كثير من المستثمرين، فوجود بنية أساسية قوية يساهم في تخفيض التكاليف وبالتالي زيادة أرباح المستثمرين[3].

- **اجراءات الاستثمار:** تعد الاجراءات ذات العلاقة بالاستثمار، من المحددات الرئيسية الشائكة التي يقع عليها عبء نجاح أو فشل جذب الاستثمار وتحفيزه[4].

- **توفر مناخ اجتماعي وسياسي:** ينبغي توفير المناخ الاجتماعي والسياسي الملائم لعمليات الاستثمار، وذلك بتوفير الحد الأدنى من الأمان، الذي يشجع المدخرين على تقبل المخاطرة المصاحبة للاستثمار، ومن أهم عوامل توفير المناخ المناسب

---

[1]- إمام محمد سعد، **"أسعار البترول والاستثمار الأجنبي في الدول غير البترولية"**، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2011، ص: 140.

[2]- برهان الدجاني، "الاستثمار العربي كأداة للتكامل الاقتصادي العربي وتنمية الصادرات، **"المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب"**، الاسكندرية، 29-31 ماي، الجزائر، 1995، ص: 95.

[3]- بلقاسم زايري، "منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية والاستثمار الأجنبي المباشر"، **"مداخلة المؤتمر الدولي العالمي الثاني"**، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2003، ص ص : 14.

[4]- حسام شحاتة، **"الاستثمار الأجنبي المباشر ومخاطر الصرف الأجنبي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"**، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2012، ص: 33.

للاستثمار، خلق قوانين وتشريعات، تنظم وتشجع عمليات الاستثمار،وتحفز وتحمي حقوق المستثمرين، سواء كانوا محليين أو أجانب، وتنظم المعاملات في الأسواق المالية[1].

المحور الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والعقبات التي تحد من تدفقه.

أولا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

1- واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يتمتع المناخ الاقتصادي الجزائري بمؤهلات عديدة بهدف استقطاب وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد عكفت الدولة على سن مجموعة من القوانين بهدف تسهيل دخول المستثمر الأجنبي.

المحور الثاني: واقع ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العوامل الرئيسية في تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية في الجزائر، ويمكن أن يكون لهذا النوع من الاستثمار تأثير كبير على اقتصاد البلاد وقد يسهم في تعزيز الاستدامة وتوفير فرص العمل، وسنتعرض من خلال هذه الجزئية إلى واقع ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر:

الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي عنصر أساسي في تطوير اقتصاد البلدان وتعزيز نموها الاقتصادي. تعتبر الجزائر واحدة من الدول التي تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفضل مواردها الطبيعية الغنية والفرص التجارية الواعدة. في هذا العنصر سنتناول الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2009-2021) ؛ وهو ما سيضوحه الجدول الموالي.

[1]- عبد القادر بابا، **"سياسية الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص ص: 37-38.

الجدول (01) : الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2009-2021)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	التدفقات
2009	2751
2010	2301.2
2011	2580.6
2012	1499.4
2013	1697
2014	1506.7
2015	-544.5
2016	1636.3
2017	1232.3
2018	1466.1
2019	1382
2020	1143
2021	870
2022	89

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، (UNCTAD).

من تحليل بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة عرفت خلال سنة 2009 تدفقا قدر بنحو 2751 مليون دولار وذلك راجع الى طبيعة الاجراءات التحفيزية التي اعتمدتها الدولة، لكنها عرفت انخفاضا خلال السنة الموالية قدر بنحو 2301.2 مليون دولار ويرجع السبب في ذلك إلى تداعيات أزمة 2008، ليعرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2011-2014) ، وخلال سنة 2015 عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نموا سالبا قدر بنحو 544.5- مليون دولار ، ويرجع السبب في ذلك إلى تراجع الايرادات النفطية كون الجزائر بلد ريعي بامتياز يقوم اقتصاده على عائدات النفط ويستقطب الاستثمارات الدولية من خلال ما تدره تلك العائدات على خزينة الدولة، وخلال الفترة الممتدة ما بين 2016 - 2019 ، سجلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة أعلى قيمة لها خلال سنة 2016 والتي قدرت بنحو 1636.3 مليون دولار، وأدنى قيمة لها سنة 2019 والمقدرة 1382 بنحو مليون دولار، وخلال سنتي 2021 و 2022، سلكت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجاها تنازليا ويرجع السبب في ذلك إلى تفشي فيروس كورونا وما نتج عنه من إجراءات إحترازية من طرف دول العالم في محاولة منها للحد من انتشار الفيروس.

ثانيا: أهم الدول المستثمرة في الجزائر

تحظى الجزائر بموقع استراتيجي هام في شمال إفريقيا، بحيث تمتلك موارد طبيعية هائلة تجعلها وجهة جذابة للمستثمرين الأجانب. منذ استعادة استقلالها خلال عام 1962، وقد شهدت تطورًا اقتصاديًا ملحوظًا، وباتت واحدة

من أهم الدول في منطقة شمال إفريقيا من حيث الفرص الاستثمارية؛ والجدول الموالي يمثل أهم الدول التي تستثمر في الجزائر خلال الفترة (2015-2019) .

الجدول (02) : أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

الوحدة: مليون دولار

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
هونغ كونغ	6000	1	1
الصين	3827	12	7
سنغافورة	3151	3	1
فرنسا	2266	16	15
مصر	1553	3	3
تركيا	714	2	2
قطر	666	1	1
إسبانيا	517	1	1
سويسرا	400	6	5
اليابان	385	3	2
أخرى	1576	134	108
الإجمالي	**21056**	**188**	**152**

المصدر: :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019 ،الربع الثاني،2020 ،الكويت، ص: 18.

من تحليل بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا أن، هونغ كونغ تحتل الصدراة من حيث مصادر المشاريع الواردة إلى الجزائر بتكلفة قدرت بنحو 6000 مليون دولار، ثم تليها كل من الصين وسنغافورة بتكلفة قدرت على التوالي بنحو 3827 و 3151 مليون دولار، ثم تليهما فرنسا بتكلفة قدرت بنحو 2266 مليون دولار، وتعتبر كل من سويسرا واليابان هما الدولتان اللتان تتذيلان مجموع الدول الدول المستثمرة في الجزائر منفردة بتكلفة قدرت بنحو 400 و 385 مليون دولار على التوالي.

ثالثا: توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة الى الجزائر حسب أنشطة الأعمال وتطورها خلال الفترة (2015-2019) .

نتناول من خلال هذه الجزئية توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة الى الجزائر حسب أنشطة الأعمال وتطورها وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (03) : توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة الى الجزائر حسب أنشطة الأعمال وتطورها خلال الفترة (2015-2019) .

النشاط	التكلفة	عدد المشروعات
التصنيع	12883	42
الاستخراج	3450	2
الوجيستيات والتوزيع والنقل	3305	2
أعمال بناء	867	03
خدمات الأعمال	196	16
كهرباء	170	1
المبيعات والتسويق الدائم	114	19
التعليم والتدريب	42	4
التجزئة	19	3
الصيانة والخدمات	4	1

المصدر: :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019 ،الربع الثاني،2020 ،الكويت، ص: 18.

من تحليل بيانات الجدول السابق رقم (03) ، نلاحظ أن قطاع التصنيع يحظى بأكبر عدد من المشروعات في إطار المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة الى الجزائر حسب أنشطة الأعمال وتطورها، والتي قدرت بنحو 42 مشروعا بتكلفة إجمالية قدرت بنحو 12883 مليون دولار، ثم يليه كل من قطاعي الاستخراج و الوجيستيات والتوزيع والنقل بعدد مشروعات قدر على بنحو مشروعين (02) لكل واحد منهما، وبتكلفة إجمالية قدرت بنحو 3450 و 3305 مليون دولار على التوالي، وتجدر الإشارة أن نشاط المبيعات والتسويق الدائم احتل الصدارة من حيث عدد المشروعات، في حين بلغ نشاط الصيانة والخدمات أدنى درجة من حيث عدد المشروعات والمقدر بمشروع واحد فقط (01) .

ثانيا: معيقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

معيقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تمثل موضوعًا مهمًا يستدعي الاهتمام والبحث، حيث تمتلك الجزائر إمكانيات اقتصادية كبيرة وموارد طبيعية هائلة، ولكنها تواجه تحديات عديدة تعيق استفادتها الكاملة من هذه الإمكانيات، وسنحاول التطرق إليها بقليل من التفصيل.

1- المعوقات الاقتصادية: سنقسمها إلى طبيعية ومادية كما يلي:

1-1- المعوقات الطبيعية (مشكلة العقار) :

يعتبر مشكل العقار يعتبر من أهم العقبات التي تواجه المستثمرين رغم القوانين و التشريعات التي قامت الدولة بسنها بهدف تيسيير الحصول عليه، ولتهيئة المناطق الصناعية و تخصيص المساحات الممكنة والملائمة للمستثمرين و ضمان كل من السلطة والنصوص التشريعية إمكانية الحصول على العقار، ويحتوي هذا العقار على[1]:

- أصول غير مستغلة لمؤسسات عمومية نشطة.

- أراضي وأصول متاحة في المناطق الصناعية ومناطق النشاط .

-أصول الإقامة للمؤسسات العمومية المنحلة، أو المشاريع المتوقفة والتي تتشكل من أراضي وقيم عقارية تتمثل في أراضي صناعية، بنايات صناعية، بنايات التخزين، مستودعات ومرتكز ات اجتماعية ومباني إدارية.

1-2- المعوقات المادية: تشكل المنظومة المصرفية المحور الرئيسي لإنعاش النشاط الإنتاجي والنمو الاقتصادي وهي المحرك الأساسي لتطور وازدهار أي اقتصاد في العالم، ومن ثم أصبحت عملية إصالحها حتمية ال بديل لها، ، حيث أن سير هذ المنظومة يكشف باالجزائر يكشف عن انحرافات إذا ما قورن بالجهاز المصرفي للبلدان المتقدمة أو حتى في الدول ذات المستوى المقارب للمستوى الجزائري، ومن أبرز مايعرقل البنك والمستثمرين ما يلي[2] :

-غياب القروض الممنوحة بدون ضمانات.

-غياب المؤسسات المالية المختصة

- .قلة المنتجات المالية الخاصة بالاستثمار (قروض الإجيار) القروض طويلة الآجال.

- يستغرق البنك وقتا طويلا يقارب السنة في حين يتراوح في تونس والمغرب 3و 4 أشهر.

- .يشترط البنك ضمانات باهضة من المقاول قد تصل أحيانا إلى ضعف قيمة المشروع.

-عدم قدرة البنك على تمويل املشروع بالعملة الصعبة نظرا لندرتها وعدم توفر البنك على خطوط القرض الكافية إضافة إلى قلة الإيداعات والتوظيفات البنكية.

- رغم انخفاض معدلات الفائدة إلى أن ذلك يبقى غير كافي لتحقيق ديناميكية كبيرة ومجال إنعاش الاستثمار.

[1] - MPPI, Projet de dispositif de gestion du foncier destinée a l'investissement de ZI et de ZA. 2004.

[2] - قويدري كمال وبلغيث أمينة، **" محفزات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"**، مجلة الإبداع، المجلد 11، العدد 1، 2021، ص ص: 539-540.

2- المعوقات السياسية، القانونية والإدارية:

2-1- المعوقات السياسية: يمكن تقسيمها إلى قسمين.

أ- الوضع الأمني السائد:

عانت الجزائر من أزمة أمنية حادة تعود جذورها إلى أحداث أكتوبر 1988، وتلتها فترة التسعينات والمعروفة بالعشرية السوداء وعدم الاستقرار الأمني وصولا إلى أحداث تيقنتورين سنة 2013 التي أخذت صدى عالمي لحساسية المنطقة الصناعية والموقع الاستراتيجي لتلك الأحداث، تلتها عدة أحداث أخرى عملت على الزيادة من حدة هذه الأزمة وخطورتها على الاستثمار الأجنبي في الجزائر، حيث نتج عن تلك الأوضاع الأمنية غير المستقرة آثار وخيمة و سلبية تسببت في إفساد صورة الجزائر على المستويين الإقليمي و الدولي، فكانت تلك االوضاع بمثابة عائق أساسي من بين العوائق المعرقلة للاستثمار الأجنبي خاصة و أن المستثمرين معتادين على تقويم الوضعية الأمنية لأي دولة يرغبون في الاستثمار فيها قبل اتخاذ القرار المتعلق بذلك[1].

ب- إنعدام الاستقرار السياسي:

مرت الجزائر بعدة اضطرابات وظروف سياسية صعبة في السنوات الأخيرة من القرن الماضي جعلت الجزائر تحتل المرتبة السابعة من حيث خطورة الاستثمار، فعدم الاستقرار السياسي وتعدد الحكومات أو حتى الإطارات ذات المناصب التي لها صلة مباشرة بمراكز اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي يجعلها مصدر خوف وتهرب بالنسبة للمستثمرين الأجانب، فمنذ أواخر التسعينات وفي فترة وجيزة تعاقب على الجزائر 08 حكومات أربعة منها كانت في عهد بوتفليقة، وعلى سبيل التمثيل لا الحصر يمكننا أخذ مثال يتعلق بحكومة قطعت أشواطا في التفاوض مع المستثمرين الأجانب ثم يأتي هذا المستثمر فيجد رئيس حكومة آخر وطاقم جديد، وحتى إن كانت القوانين الضامنة لم تتغير لكن المستثمر الأجنبي يأخذ في اعتباراته كل ما هو له صلة بمشروعه في البلد المستضيف، و هذا يؤثر حتما على تشجيعه في اتخاذ قرارات الاستثمار، فهذه التغيرات السياسية تبقيه دائما متخوف و تدخل الشك في نفسه حول وجود حالة عدم الاستقرار السياسي[2].

2-2- المعوقات القانونية الإدارية:

إن المحور القانوني والإداري يعتبر حاليا أحد العوامل الرئيسية الجاذبة أو الطاردة للاستثمار، ولا يكفي وضع القوانين و القرارات بل لابد من إقامة وإ تباع سياسة الجزاء والعقاب فالحقيقة أن القانون الصادر سنة 1993 والتعديلات التي أجريت عليه سنة 1994 و1995 وحتى قانون 2001 كلها قوانين محفزة لجلب الاستثمار، لكن ما يعاب عليها أننا عند

[1] - رشيدة بن عرفة وسومية حمزاوي، **" تقييم التجربة الجزائرية في جذب االستثمار ألجنبي المباشر خالل الفترة 2005-2014"** ، مذكرة ماستر، ، كلية العلوم االقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2015-2016 ، ص 56.

[2] رشيدة بن عرفة وسومية حمزاوي، مرجع سابق، ص: 57.

اللجوء إلى تطبيقها نجدها قوانين 1نظرية تكفينا قراءتها ووضعها في الجرائد الرسمية والكتب والمجلات المتخصصة[1]. وما يمكن ملاحظته على مسار القوانين الاستثمارية في الجزائر فقد تمثلت فيما يلي[2]:

1-2-2 المعوقات القانونية:

- كثرة القوانين، وعدم استقرارها تبين بين الفينة والأخرى أن هناك إصدار جديد للقوانين وتعديلات وهذا في حد ذاته عامل طارد للمستثمرين بحيث يزرع فيهم الشك والخوف؛

- عدم وضوح سياسات الإعفاء من الضرائب، حيث أن العديد من إدارات الضرائب لا تفهم بشكل جيد هذه الإعفاءات وبالتالي لا يتم تطبيقها بالشكل السليم والمجدي؛ - غياب قانون واضح للأملاك المنقولة والعقار؛

- عدم مسايرة قوانين الاستثمار في الجزائر لتطورات الأوضاع والمتغيرات والمستجدات؛

2-2-2- المعوقات الإدارية

- البيروقراطية والروتين في الإجراءات وإ نجاز المعاملات هي الصفة الغالبة على الإدارة الجزائرية؛

- انعدام أنظمة معلومات ملائمة؛

- انعدام البيانات و المعلومات الدقيقة؛

- عدم وجود تنسيق بين الهيئة المشرفة على الاستثمار وباقي الهيئات الأخرى التي لها دور في عملية الاستثمار، و بالتالي فإن المستثمر يجد نفسه مشتتا بين أكثر من مركز من مراكز اتخاذ القرار؛

[1] - محمد شريفي، محمد شريفي، **" الجزائر ورهنات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (الآثار الإستراتيجية"**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003. ، ص: 171.

[2] - العربي غويني، **" واقع وآفاق الاستثمار في الدول العربية: دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001- 2002،ص: 129.

خاتمة

في الختام، يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يمثل فرصة كبيرة للنمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل. تعمل الجزائر على تحسين بيئة الاستثمار وجذب المستثمرين الأجانب من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير حوافز مالية وضريبية جذابة. يمكن أن يسهم الاستثمار الأجنبي في تطوير البنية التحتية، وخلق فرص عمل، وتحسين جودة الخدمات، وزيادة صادرات البلاد.

ومع ذلك، تبقى هناك تحديات تتعلق بالاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقلبات أسعار النفط التي تؤثر بشكل كبير على اقتصاد البلاد. لذا، من المهم أن تعمل الحكومة الجزائرية على تعزيز الاستقرار وتنويع الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد الكبير على النفط والغاز.

بشكل عام، يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عنصرًا مهمًا في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي. وباعتبارها بوابة للأسواق الأفريقية، يمكن للجزائر أن تلعب دورًا حيويًا في تعزيز التجارة والاستثمار على المديين المتوسط والطويل.

نتائج الدراسة: خلص البحث إلى النتائج التالية

1- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم في تشغيل اليد العاملة اذا تميزت بالمهارة والتقنية، ويمكن أن ترتفع في ظله أرقام الناتج المحلي الإجمالي للصادرات، كما يمكن له أن يساهم في استغلال الثروات الطبيعة بما يملكه من تكنولوجيا متقدمة إذا ما وفرت له البيئة المناسبة.

2- تضارب القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار في الجزائر، تجعل المستثمر يجد نفسه أمام عدة قوانين منظمة لنشاطه، وتقع تحت سيطرة جهات عديدة، وهذا ما يعوق عمله.

3- الاضطرابات السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر منذ تسعينات القرن أدت إلى عدم قدرة الدولة على توفير بيئة مواتية للاستثمار، مما تسبب في تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية لداخل الدولة، وهروب رؤوس الأموال للخارج.

4- مع زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يمكن توقع رفع مستوى الانتاجية وتوفير فرص عمل جديدة في الجزائر. إضافةً إلى ذلك، يمكن للاستثمارات الأجنبية أن تسهم في تنويع اقتصاد البلاد وزيادة الصادرات، مما يساهم في تحسين ميزان المدفوعات.

5- يُظهر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إمكانيات كبيرة لتعزيز الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة. على الرغم من التحديات والعقبات التي تواجهها البلاد في جذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أن هناك إرادة قوية لتعزيز المناخ الاستثماري وتوفير الفرص للمستثمرين الأجانب.

مقترحات الدراسة: بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من المقترحات.

1- تطوير الأداء المؤسسي محاربة البروقراطية، وإزالة القيود والإجراءات الإدارية التي تؤدي إلى تنازع الجهات الحكومية في مجال سلطات الاختصاص في منح التراخيص أو الموافقات المطلوبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

2- سرعة تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي ووضع رؤية اقتصادية واضحة تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمستوى العام للأسعار وتخفيف التفاوت في توزيع الدخل لصالح الفقراء مما يساعد على زيادة حجم السوق.

3- توفير الضمانات اللازمة للمستثمر الأجنبي من حيث استقرار السياسات الحكومية وسياسات الاستثمار على وجه الخصوص، والتشريعات المالية والضريبية وقوانين حماية البراءات والاختراعات.

4- الاعتماد على البحث العلمي للترويج لمناخ الاستثمار عن طريق إقامة ندوات ومؤتمرات وملتقيات مشتركة تهدف إلى توضيح الواقع المتقدم والجاذب للاقتصاد وهيكل الانتاج المصري، بالإضافة إلى الاهتمام بتنمية وتطوير العنصر البشري وإعطاء أهمية أكثر للبحوث والتطوير لما لها من دور إيجابي في التنمية الاقتصادية.

5- دراسة التجارب الناجحة في مجال توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية مثل تجربة النمور الآسوية.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

1- الرسائل الجامعية:

- جمال عطية، **"تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"**، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2002.

- إمام محمد سعد، **" أسعار البترول والاستثمار الأجنبي في الدول غير البترولية"**، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2011.

- حسام شحاتة، **"الاستثمار الأجنبي المباشر ومخاطر الصرف الأجنبي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"**، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2012.

- عبد القادر بابا، **"سياسية الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.

- رشيدة بن عرفة وسومية حمزاوي، **" تقييم التجربة الجزائرية في جذب االستثمار األلجنبي المباشر خالل الفترة 2005-2014"** ، مذكرة ماستر، كلية العلوم االقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2015-2016.

- محمد شريفي، محمد شريفي، **" الجزائر ورهنات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (الآثار الإستراتيجية)"**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003.

- العربي غويني، **" واقع وآفاق الاستثمار في الدول العربية: دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001- 2002.

2- الدوريات العلمية:

- سمر قند كوكب الجميل، **" المسئوولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر"، تحليل نقدي لمعطيات منظمة التجارة العالمية في عصر العولمة"**، "مجلة العلوم الانسانسة"، جامعة الموصل، العراق، عدد 18، 2005.

- قويدري كمال وبلغيث أمينة، **" محفزات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"**، مجلة الإبداع، المجلد 11، العدد 1، 2021.

3- ملتقيات ومؤتمرات علمية:

- برهان الدجاني، "الاستثمار العربي كأداة للتكامل الاقتصادي العربي وتنمية الصادرات، **"المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب"**، الاسكندرية، 29-31 ماي، الجزائر، 1995، ص: 95.

- بلقاسم زايري، مداخلة بعنوان: "منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية والاستثمار الأجنبي المباشر"، " **المؤتمر الدولي العالمي الثاني"**، جامعة سكيكدة، الجزائر.

4- تقارير:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019 ،الربع الثاني،2020 ،الكويت.

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، (UNCTAD).

ثانيا: باللغات الحية

- Bertrand Bellon, Ridha Gouir, **Investissements Direct Etrangers Et Développement Industriel Méditerranéen** ,Ed Economica, Paris ,1998 .

- rivera . f.l. and rivera.l, **"Investissements finance and open economy macroeconomie"** , macmillan publishing company 1998 , new York .

- Lall, S. and P. Streeten (1978), **"Foreign Investment, Transnationals and Developing Countries"**, Second Edition, The Mac Millan Press LTD, Hong Kong.

- MPPI, Projet de dispositif de gestion du foncier destinée a l'investissement de ZI et de ZA. 2004.